الهستدروت، بأقل من نصف الناتج القومي الاجمالي بقليل[٧]. وعليه، فإن «كل هذه العوامل، مجتمعة، جعلت النشاط الحكومي محور الاقتصاد»، وأتاحت للحكومة ممارسة وسائل التأثير في الحياة اليومية ورفاهية المواطنين، «الى درجة غير معتادة في أي دولة أخرى»[٨].

جواب ثالث يختزل المسألة كلها الى معالجة مالية شبه بحتة؛ اذ يرى اصحابه ان التدفّق الهائل، والمستمر، لرؤوس الاموال على اسرائيل، مكّن الاقتصاد الاسرائيلي من تحقيق معدّلات استهلاكية تعتبر في مصاف المستويات العالية، قياساً ببعض الدول المتقدّمة، على الرغم من ضخامة الاستثمارات، وعلى الرغم من الانفاق الكبير على أوجه الاستيطان وعلى القطاع العسكري والقطاعات المكمّلة له. وهذا التدفّق لرؤوس الاموال هو الذي أعطى القيادة السياسية الاسرائيلية والادارة الاقتصادية هامشاً واسعاً للمناورة، ومجالاً رحباً لتجاهل قواعد الاستخدام الرشيد للموارد الاقتصادية، من دون ان تبرز اختلالات اقتصادية خطرة[٩].

جواب رابع يخرج بالاقتصاد الاسرائيلي من حدوده القومية، ويؤكد ان مسؤولية النمو تقع، اساساً، في خانة الارتباط الحيوي بالسوق الخارجية، بخاصة أسواق الولايات المتحدة الاميركية وأوروبا الغربية، حيث ان التفاعلات الاقتصادية والتجارية مع هذه الأسواق، تعني، بالضرورة، حصوله على مزايا اقتصاد الحجم الكبير (وفورات النطاق)، بما تعنيه من تكامل الاسواق والاستغلال الامثل للطاقة الانتاجية المتاحة، فضلاً عن اقامة المشروعات التنموية المشتركة ذات الحجم الكبير[١٠].

لن نرفض أيّاً من هذه الاجوبة، رفضاً قاطعاً. ان الرأي القائل بغلبة الاعتبارات الايديولوجية على الاعتبارات محض الاقتصادية له مبرراته، لعل أهمها ان المشاريع التي تنفّذها اسرائيل لا يرقى اليها سوى الدول الكبرى. ففي الوقت الذي تنفق اسرائيل ٢٠٠ مليون دولار على اطلاق القمر الاصطناعي التجريبي، وترصد مبلغ مليار دولار لانجاز برامجها الفضائية الاخرى، فان كبرى الشركات الاقتصادية، وفي مقدّمها المجمّع الصناعي العملاق (كور)، تعاني من متاعب جمّة بسبب الخسائر والديون المتراكمة[١١]. من هنا يسود اعتقاد مفاده ان اسرائيل لا تواجه أزمة سيولة مالية، مثلاً، بل تواجه مشكلة سلّم أولويات. لكن هذا الاعتقاد يتناقض، بدوره، مع واقع استمرار الأزمة في البلاد، أيّاً كانت السياسات الاقتصادية المرسومة.

الاشارة الى الدور الحاسم الذي تلعبه الدولة في توجيه الاقتصاد القومي هي، أيضاً، محقّة. ولا نقلّل البتّة من فاعليتها ومن أهميتها، إنْ في تفسير «ضبط» الأزمة عند حدود معيّنة، أو اسهامها في تحقيق معدّلات نمو حقيقية. غير ان اختزال هذه الفاعلية وذلك الاسهام الى ادوات محض سياسية قد تترتب عليها نتائج خطرة، على الرغم من رفضنا القبول بمقولة الاقتصاد كصفحة بيضاء تسجّل عليها، تباعاً، التحوّلات الاجتماعية. فعندما يلجأ الباحث، في معرض تقويمه للاسهام الكبير للدولة في الناتج القومي الاجمالي، فانه يواجه سلسلة من الاعتراضات والتعقيدات المعرفية؛ فهناك الاعتراضات الناشئة، أساساً، من استخدام الناتج القومي الاجمالي، كمؤشر وحيد لتبيان مساهمة القطاع الحكومي في تحقيق النمو، وعمّا اذا كان يعكس حقيقة الرشاد في اختيار المشروعات، وفي استغلال الموارد النادرة، ومدى تعبيره عن خيارات المدى البعيد، ومدى تعبيره عن الناتج الحقيقي للقطاعات غير السلعية. كذلك، فان تقدير الناتج القومي الاجمالي بأسعار ثابتة يؤدي، اجمالاً، الى اخفاء جزء من التغيّر الحقيقي في الدخول، والاعتماد على مقياس الناتج بالاسعار الجارية لا